

شرح القانون المدني

مصادر الالتزام في القانون المدني البحريني

وفقاً لأحدث التعديلات التشريعية وقرارات محكمة التمييز

« دراسة مقارنة »



الطبعة الأولى
2020

الدكتور

رائد محمد فليح النمر

أستاذ القانون المدني المساعد

الجامعة الملكية للبنات



الجامعة الملكية للبنات
ROYAL UNIVERSITY FOR WOMEN

كلية الحقوق
مملكة البحرين

شرح القانون المدني
مصادر الإلتزام في القانون المدني البحريني
وفقاً لأحدث التعديلات التشريعية وقرارات محكمة التمييز
”دراسة مقارنة“

الدكتور
رائد محمد فليح النمر
استاذ القانون المدني المساعد

الطبعة الثانية
مزيدة ومنقحه ومعدلة

2022

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (2019 / 4 / 2122)

النمر، راند محمد

شرح القانون المدني مصادر الالتزام في القانون المدني البحريني/ راند محمد النمر. -
عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2019 .

(398 ص

ر.إ. : (2019 / 4 / 2122)

الوصفات: //القانون المدني// البحرين// القانون /

* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي
دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

رقم التصنيف العشري / ديوي : 346.95693
(ردمك) 6 - 620 - 91-9957-978 ISBN

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف



دار وائل للنشر والتوزيع

دار وائل للنشر عمان - الأردن - الجبيلة - شارع الجمعية العلمية الملكية
مقابل الباب الشمالي للجامعة الأردنية

E-Mail : sales@darwael.com – wael@darwael.com

TEL +962 6 533583 7

FAX: +962 6 5331661

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو
نقله أو إستنساخه أو ترجمته بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المؤلف.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by
any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information
storage retrieval system, without the prior permission in writing of the author.

الفهرس

الصفحة

الموضوع

19	مقدمة
21	باب تمهيدي
22	الفصل الاول : الوضع في البحرين قبل وبعد صدور القانون المدني
22	المبحث الاول: الوضع قبل صدور القانون المدني
22	المبحث الثاني: الوضع بعد صدور القانون المدني
24	الفصل الثاني: نشوء نظرية الالتزام ومفهومه في القانون المدني البحريني
24	المبحث الاول: نشوء نظرية الالتزام
26	المبحث الثاني: مفهوم الالتزام (الحق الشخصي)
26	المطلب الاول: تعريف القانون المدني البحريني للالتزام
30	المطلب الثاني: عناصر الالتزام
	المطلب الثالث: التفسير الشخصي والتفسير الموضوعي للالتزام
31	(الحق الشخصي)
31	الفرع الاول: المذهب الشخصي للالتزام
32	الفرع الثاني : المذهب المادي في الالتزام
33	الفرع الثالث : تمييز الالتزام (الحق الشخصي) عن الحق العيني
35	المطلب الرابع: انواع الالتزام ومصادره
35	اولاً: التصنيفات المختلفة للالتزام
38	ثانياً: التصنيف التقليدي لمصادر الالتزام
41	الباب الأول: العقد
42	الفصل الاول:- تحديد مفهوم العقد
42	المبحث الاول: مفهوم العقد
42	المطلب الاول: تعريف العقد
43	المطلب الثاني: مبدأ سلطان الارادة
47	المبحث الثاني: تقسيمات العقود
47	المطلب الأول: التقسيمات التقليدية للعقود

48.....	الفرع الاول : العقود الرضائية والعقود الشكلية والعقود العينية
50.....	الفرع الثاني : العقود الملزमे لجانبين والعقود الملزमे لجانب واحد
52.....	الفرع الثالث : عقود المعاوضه وعقود التبرع
53.....	الفرع الرابع : العقود فورية التنفيذ والعقود مستمرة التنفيذ
54.....	الفرع الخامس:العقود المسماة والعقود غير المسماة
55.....	المطلب الثاني: التقسيمات الحديثه للعقود
55.....	الفرع الاول :العقود التفاوضية والعقود غير التفاوضية (عقود الاذعان)
56.....	الفرع الثاني : العقود العادية والعقود الاستهلاكية
57.....	الفرع الثالث : العقود الاحتكارية او العقود التبعية
58.....	الفرع الرابع: العقود المركبة والعقود المختلطة
61.....	الفصل الثاني: انعقاد العقد
62.....	المبحث الاول: التراضي
62.....	المطلب الاول: وجود التراضي
63.....	الفرع الاول : التعبير عن الارادة
63.....	اولاً : التعبير الصريح والتعبير الضمني
67.....	ثانياً: الارادة الباطنة والارادة الظاهرة
68.....	ثالثاً:- متى ينتج التعبير عن الاراده أثره
69.....	الفرع الثاني: توافق الارادتين
70.....	اولا :- الطريق الطبيعي للتعاقد
70.....	1-الايجاب
75.....	2.القبول
83.....	ثانياً:- الطريق الغير الطبيعي للتعاقد
83.....	1.التعاقد بين غائبين
87.....	2.النيابة في التعاقد
91.....	3.الوعد بالعقد والعقد الأبتدائي
93.....	4.التعاقد بالعربون ودلالته
94.....	المطلب الثاني : صحة التراضي
95.....	الفرع الاول : الاهلية
95.....	اولاً: انواع لأهلية
95.....	1-أهلية الوجوب

96	2- أهلية الاداء.....
98	ثانياً:- عوارض الأهلية.....
98	العارض الاول : الجنون.....
99	العارض الثاني :- العته.....
99	العارض الثالث : ذو الغفله والسفيه.....
100	العارض الرابع : الغائب والمحكوم عليه بعقوبة جنائية.....
101	العارض الخامس :العاهة المزدوجة (المساعدة القضائية).....
103	الفرع الثاني: عيوب الرضا.....
104	اولاً: الغلط.....
109	ثانياً: التدليس.....
112	ثالثاً: الاكراه.....
114	1. عناصر الإكراه.....
115	2. شروط الاعتداد بالإكراه.....
118	رابعاً : الاستغلال والغبن.....
120	1.عناصر الاستغلال.....
125	المبحث الثاني: المحل والسبب.....
125	المطلب الاول: المحل.....
126	اولاً: تعريف محل الالتزام.....
126	ثانياً: شروط صحة المحل.....
131	المطلب الثاني: السبب.....
131	اولاً: تعريف السبب.....
131	ثانياً :النظرية التقليدية في السبب.....
133	ثالثاً: النظرية الحديثة في السبب.....
134	رابعاً : موقف المشرع البحريني.....
137	الفصل الثالث: البطلان
137	المبحث الاول: ما هية العقد الباطل.....
138	المطلب الأول: مفهوم العقد الباطل.....
138	الفرع الأول : تعريف البطلان.....
139	الفرع الثاني:أسباب البطلان.....
140	الفرع الثالث: أنواع البطلان.....

142	الفرع الرابع: تمييز البطلان عن بعض المفاهيم القانونية المشابهة
142	أولاً: البطلان وعدم النفاذ
142	ثانياً: البطلان والفسخ
143	ثالثاً: البطلان والصورية
143	المطلب الثاني: حالات العقد الباطل وتقرير بطلانه
143	الفرع الأول: حالات العقد الباطل
143	أولاً: حالات البطلان المطلق
146	ثانياً: حالات البطلان النسبي (القابل للإبطال)
151	المطلب الثالث: آثار البطلان
152	الفرع الأول: آثار البطلان فيما بين المتعاقدين
152	أولاً: عدم جواز المطالبة بالتنفيذ
152	ثانياً: الإلتزام بالرد
153	ثالثاً: نطاق الإلتزام بالرد
155	الفرع الثاني: أثر البطلان بالنسبة للغير
155	أولاً: القاعدة العامة
156	ثانياً: الإستثناء الواردة على القاعدة
160	الفرع الثالث: مجال تطبيق نظرية تحول العقد وإنقاصه
160	أولاً : البطلان الجزئي (إنتقاص وتصحيح العقد)
160	(أ) البطلان الجزئي أو الانتقاص
161	أولاً : قابلية العقد أو التصرف للتجزئة
161	ثانياً : عدم تعارض الإنقاص مع إرادة المتعاقدين
162	(ب) تصحيح البطلان أو تصحيح العقد
163	ثانياً : تحول العقد
167	الفصل الرابع: آثار العقد
167	المبحث الأول: آثار العقد من ناحية الموضوع
168	المطلب الأول: تفسير العقد
168	أولاً : اذا كانت عبارة العقد واضحة المعنى
171	ثانياً: عبارة العقد غير واضحة ويكتنفها الغموض
171	الفرع الأول : البحث عن النية المشتركة المتعاقدين
172	الفرع الثاني: العوامل التي يستهدى بها القاضي للكشف عن الإرادة المشتركة للمتعاقدين

173	اولاً: العوامل الداخلية (الرجوع الى عبارات العقد)
174	ثانياً: العوامل الخارجية
175	الفرع الثالث : قيام الشك في التعرف على إرادة المتعاقدين
176	المطلب الثاني :تحديد نطاق العقد
176	الفرع الأول: تكملة العقد
176	اولاً: نصوص القانون
177	ثانياً: العرف
178	ثالثاً: طبيعة الالتزام
178	رابعاً : العدالة
178	الفرع الثاني : مدى التزام العاقدین بمبدأ حسن النية
179	اولاً: الالتزام بالامانه
179	ثانياً: الالتزام بالشرف والنزاهة
179	ثالثاً: الالتزام بحسن النية
179	المطلب الثالث: التزام المتعاقدين بتنفيذ العقد
180	الفرع الاول: القوة الملزمة للعقد
182	الفرع الثاني: نظرية الظروف الطارئة
182	اولاً : مفهوم نظرية الظروف الطارئة
183	ثانياً: شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة
184	ثالثاً: اثر توافر شروط نظرية الظروف الطارئة
185	الفرع الثالث: الصورية في العقود
185	اولاً : مفهوم الصورية
185	ثانياً : انواع الصورية
187	ثالثاً : شروط الصورية
189	رابعاً : آثار الصورية
193	المبحث الثاني: اثر العقد بالنسبة للمتعاقدين " للاشخاص "
193	المطلب الاول: اثر العقد بالنسبة للخلف العام
195	المطلب الثاني: اثر العقد بالنسبة للخلف الخاص
197	المطلب الثالث: اثر العقد بالنسبة للدائنين
198	المطلب الرابع: اثر العقد بالنسبة للغير
199	الفرع الاول: التعهد عن الغير

200	أولاً: شروط التعهد عن الغير
200	ثانياً: آثار التعهد عن الغير
202	الفرع الثاني: الاشتراط لمصلحة الغير
203	أولاً: شروط قيام الاشتراط لمصلحة الغير
205	ثانياً: آثار الاشتراط في العلاقة بين المتعهد والمنتفع
208	الفصل الخامس: انحلال العقد
209	المطلب الأول: الفسخ
209	الفرع الأول: التعريف بالفسخ والاساس الذي يقوم عليه
210	الفرع الثاني: شروط الفسخ
211	أولاً: العقد محل الفسخ ملزم للجانبين
211	ثانياً: إخلال المدين بالتزامه العقدي
212	ثالثاً: وفاء طالب الفسخ بالتزامه او ان يكون مستعداً لتنفيذ التزامه
	رابعاً: ان يكون طالب الفسخ قادراً على اعادة الوضع الى ما كان عليه
212	قبل التعاقد
212	الفرع الثالث : تقرير الفسخ
213	أولاً: الفسخ القضائي
213	ثانياً: الفسخ الاتفاقي
215	الفرع الرابع: اثر الفسخ
215	أولاً: إعادة المتعاقدين إلى ما كان عليه قبل العقد
215	ثانياً: اثر الفسخ بالنسبة للغير
216	المطلب الثاني: انفساخ العقد
217	الفرع الأول: مفهوم الانفساخ
218	الفرع الثاني: شروط الانفساخ
219	الفرع الثالث: تحمل تبعة الانفساخ
220	المطلب الثالث: الاقالة
221	الفرع الأول: شروط الاقالة
221	أولاً: التراضي
221	ثانياً: أن يكون المبيع قائماً وموجوداً وقت الإقالة
222	ثالثاً: ان يكون المعقود عليه بمحل الفسخ
223	المطلب الرابع: الدفع بعدم التنفيذ

223	أولاً: مفهوم الدفع بعد التنفيذ
223	ثانياً: شروط الدفع بعدم التنفيذ
225	ثالثاً: أثر الدفع بعدم التنفيذ
226	الفصل السادس: المسؤولية العقدية (جزاء الاخلال بالالتزام العقدي)
227	المبحث الاول: اركان المسؤولية العقدية
227	المطلب الاول: الخطأ العقدي
227	الفرع الاول: مفهوم الخطأ العقدي
228	الفرع الثاني: تحديد الخطأ المنشئ للمسؤولية العقدية
228	أولاً: الخطأ العقدي عن الفعل الشخصي
230	ثانياً: الالتزام بالسلامة
231	ثالثاً: الخطأ العقدي في المسؤولية عن فعل الغير وعن فعل الأشياء
	الفرع الثالث: إثبات الخطأ العقدي والاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية العقدية
233	أولاً: عبء إثبات الخطأ العقدي
234	ثانياً: الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية العقدية
236	الفرع الأول: الاتفاق على التشديد في المسؤولية العقدية
237	الفرع الثاني: الاتفاق على التخفيف في المسؤولية العقدية
237	الفرع الثالث: الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية العقدية
239	المطلب الثاني: الضرر
240	الفرع الاول: مفهوم الضرر
241	أولاً: تعريف الضرر وأنواعه
243	ثانياً: شروط الضرر
246	المطلب الثالث: العلاقة السببية بين الاخلال بالتزام عقدي و الضرر
246	أولاً: إثبات العلاقة السببية بين الخطأ العقدي و الضرر
247	ثانياً: نفي علاقة السببية بين الخطأ العقدي والضرر
248	المبحث الثاني: التعويض
251	الباب الثاني: التصرف الانفرادي
	الفصل الاول: القواعد التي تحكم التصرف الانفرادي في القانون المدني
252	البحريني
252	المبحث الاول: انعقاد التصرف الانفرادي

253	المبحث الثاني: التعريف بالارادة المنفرده
253	الفرع الاول: مفهوم الارادة المنفرده
254	الفرع الثاني: هل الارادة المنفرده مصدر عام للالتزام أم لا
254	الفرع الثالث: موقف المشرع البحريني من الإرادة المنفرده
	المبحث الثالث: التطبيقات التشريعية للالتزام بالإرادة المنفرده في القانون البحريني
255	المطلب الأول: تعريف الوعد بجائزة
257	المطلب الثاني: شروط الوعد بجائزه
258	المطلب الثالث: أحكام الوعد بجائزة
258	اولاً: تقييد الوعد بمدة زمنية
258	ثانياً : عدم تقييد الوعد بمدة زمنية
261	الباب الثالث: العمل غير المشروع (الفعل الضار)
262	الفصل التمهيدي: المسؤولية بوجه عام
262	المبحث الاول: تمييز المسؤولية القانونية عن المسؤولية الاخلاقية
263	المبحث الثاني: المسؤولية القانونية
263	المطلب الاول: المسؤولية الجنائية وتمييزها عن المسؤولية المدنية
265	المطلب الثاني: التمييز بين المسؤولية عن الفعل الضار والمسؤولية العقدية
267	- حول امكانية الجمع بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية
268	- حول امكانية الخيرة بين المسئولتين العقدية والتقصيرية
269	الفصل الاول: المسؤولية عن الافعال الشخصية
269	المبحث الاول: الخطأ
270	المطلب الثاني: اركان الخطأ
270	الفرع الاول: الركن المادي
272	الفرع الثاني: تطبيقات إنتفاء الخطأ
272	اولاً: الدفاع الشرعي
274	ثانياً: حالة الضرورة
275	ثالثاً : حالة تنفيذ الموظف العام لامر القانون او أمر صادر من رئيسه
276	الفرع الثالث: تطبيقات للخطأ: التعسف في استعمال الحق
277	معايير التعسف في استعمال الحق
279	الفرع الرابع: الركن المعنوي للخطأ : الادراك او التمييز

280	المبحث الثاني: الضرر.....
280	المطلب الاول: عناصر الضرر.....
280	اولاً – الاخلال بمصلحة المضرور:.....
281	ثانياً – ان يكون الضرر محقق الوقوع :.....
283	المطلب الثاني :انواع الضرر.....
284	الفرع الاول: الضرر المادي.....
285	الفرع الثاني: الضرر الادبي.....
289	المبحث الثالث:علاقة السببية ما بين الخطأ والضرر.....
289	المطلب الاول:نظريات السببية في الفقه الغرب.....
289	اولاً: نظرية تعادل الاسباب.....
289	ثانياً: نظرية السبب الفعال او المنتج.....
290	ثالثاً: نظرية السبب الاقرب.....
290	المطلب الثاني: في اثبات السببية.....
290	الفرع الاول: عبء إثبات السببية وطرق اثباتها.....
292	الفرع الثاني: سلطة القاضي في اثبات رابطة السببية.....
	المطلب الثالث: انتفاء علاقة السببية بين الفعل غير المشروع والضرر
293	الناجم عنه للسبب الاجنبي.....
293	الفرع الاول : السبب الأجنبي بصفة عامة.....
294	الفرع الثاني : صور السبب الأجنبي.....
295	اولاً : القوة القاهرة والحادث الفجائي.....
298	ثانياً: خطأ الغير.....
301	ثالثاً: خطأ المتضرر.....
308	الفصل الثاني: المسؤولية عن فعل الغير.....
309	المبحث الاول: مسؤولية متولي الرقابه.....
310	المطلب الاول: شروط مسؤولية متولي الرقابة.....
310	الشرط الاول : وجود رقابه قانونية او اتفاقية.....
311	الشرط الثاني : وقوع فعل ضار من المشمول بالرقابة.....
312	المطلب الثاني: أساس مسؤولية متولي الرقابه وكيفية دفعها.....
314	المطلب الثالث: مدى إمكانية رجوع المكلف بالرقابة على الخاضع لها.....
315	المبحث الثاني: مسؤولية المتبوع عن اعمال التابع.....

المطلب الاول: شروط قيام مسؤولية المتبوع عن عمل تابعه.....	316
اولاً: وجود علاقة التبعية.....	316
ثانياً: خطأ التابع حال تأدية الوظيفة أو بمناسبتها أو بسببها.....	318
المطلب الثاني: اساس مسؤولية المتبوع عن خطأ التابع وكيفية دفعها.....	320
المطلب الثالث: حق المتبوع في الرجوع على تابعه.....	321
الفصل الثالث: المسؤولية عن فعل الاشياء.....	323
المبحث الاول: مسؤولية حارس الحيوان.....	324
المطلب الاول: شروط مسؤولية حارس الحيوان.....	325
الشرط الأول: أن يتولى شخص حراسة الحيوان.....	325
الشرط الثاني: أن يقع الضرر بفعل الحيوان.....	327
المطلب الثاني: اساس مسؤولية حارس الحيوان وكيفية دفعها.....	328
المبحث الثاني: مسؤولية حارس البناء.....	329
المطلب الاول: شروط قيام مسؤولية حارس البناء.....	330
الشرط الأول - ان يكون هناك بناء في حراسة شخص معين.....	331
الشرط الثاني - أن يكون التهدم كلياً أو جزئياً.....	332
الشرط الثالث - أن يكون التهدم ناشئاً عن إهمال في صيانة البناء أو قدماً فيه.....	332
المطلب الثاني: أساس مسؤولية حارس البناء وطريقة دفعها.....	333
المبحث الثالث: مسؤولية حارس الاشياء التي تحتاج الى عناية خاصة والآلات الميكانيكية.....	334
المطلب الاول: شروط مسؤولية حارس الاشياء التي تحتاج الى عناية خاصة والآلات الميكانيكية.....	334
اولاً: شرط الحراسة.....	334
ثانياً : ان تحتاج الاشياء الى عناية خاصه.....	336
ثالثاً : وقوع الضرر بفعل الشيء.....	336
رابعاً : تقصير الحارس في واجب العناية.....	339
المبحث الثاني: أساس مسؤولية حارس الاشياء وكيفية دفعها.....	339
الفصل الرابع: آثار المسؤولية التقصيرية.....	341
المبحث الاول: صور التعويض.....	341
المبحث الثاني : نطاق التعويض.....	343
المبحث الثالث: الظروف المؤثرة في تقدير التعويض.....	344

346.....	المبحث الرابع: عدم سماع دعوى التعويض لمرور الزمن
348.....	المبحث الخامس: مدى صحة الاتفاق على تعديل احكام المسؤولية التقصيرية
439.....	الباب الرابع: الفعل النافع او الإثراء بلا سبب
351.....	الفصل الاول: الاحكام العامة للإثراء بلا سبب
351.....	المبحث الاول: اركان الإثراء بلا سبب
352.....	الفرع الاول : ركن الإثراء
354.....	الفرع الثاني: افتقار الدائن سبب الإثراء
355.....	الفرع الثالث: علاقة السببية بين الإثراء والافتقار
356.....	الفرع الرابع: تحقق الإثراء على حساب المفقّر دون سبب مشروع
359.....	المبحث الثاني: دعوى الإثراء بلا سبب
362.....	الفصل الثاني: تطبيقات الإثراء بلا سبب
362.....	المبحث الاول: دفع غير المستحق
363.....	المطلب الاول: شروط دفع غير المستحق
368.....	المطلب الثاني: احكام دفع غير المستحق
369.....	الفرع الأول: دعوى استرداد غير المستحق
337.....	الفرع الثاني: سقوط دعوى استرداد غير المستحق
375.....	المبحث الثاني: الفضالة
376.....	المطلب الاول: اركان الفضالة
379.....	المطلب الثاني: احكام الفضالة
379.....	الفرع الاول: التزامات الفضولي
382.....	الفرع الثاني: التزامات رب العمل
385.....	المطلب الثالث: الاحكام المشتركة
385.....	الفرع الاول: حكم الاهلية
386.....	الفرع الثاني: حالة الوفاة
388.....	المطلب الثالث: سقوط دعوى الفضالة
389.....	الباب الخامس: القانون
391.....	المصادر والمراجع

المقدمة

لا شك بأن نظرية الالتزام تكاد تكون من أهم مواضيع القانون واعقدها، فالقوة فيها تجعل دارس القانون ذو حجة قوية وقادراً على فهم غيرها من مواضيع القانون المتشعبة. ولكي نساهم في تحقيق هذا الهدف انجزنا بحمد الله وعونه هذا المؤلف الذي اعتقد وأمل ان يكون قد استجاب لما قصدناه فيه من تركيز الدراسة الاساسية على القانون المدني البحريني مع احدث التطبيقات القضائية، وكذلك موقف القوانين الاخرى.

ولا شك ان الذي يهم دراستنا في هذا المحل هو دراسة الروابط القانونية المالية بين الاشخاص ومصادر هذه الروابط، لانها تدخل ضمن نطاق نظرية الالتزام في القانون المدني، ولهذا لا بد من التعريف بالالتزام وبيان مصادره.

لقد جاء هذا الكتاب بشكل واضح، حيث ركز بالشرح والبيان على وضع نظريه عامه للالتزام تبين بشكل دقيق كيف يولد الالتزام وذلك من خلال مصادره المتعدده، والتي تعتبر من اعقد المواضيع وأصعبها، والتي لا بد من توضيح احكامها بشرح وافٍ تؤيده الامثلة والأحكام القضائية. لذلك اشرت في دراستي الى الكثير من القرارات الحديثة لمحكمة التمييز البحرينية.

وفي الختام، لا نخفي ما لاقيناه من صعوبات في تخريج هذا الكتاب وذلك لقلة المراجع وتشعب المصادر التي اقتبس منها المشرع البحريني نصوص قانونه المدني وصعوبة البحث في قرارات محكمة التمييز البحرينية للوصول الى احدث القرارات المتعلقة بشكل دقيق بموضوع الدراسة.

ونأماً ان نكون في مؤلفنا قد اصفنا لبنه الى علم القانون في هذا البلد العزيز، ونسأل الله ان ينفعنا وان ينفع بنا انه نعم المولى ونعم النصير.

المؤلف